المطلوب سياسة جديدة لدعم الصمود

الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها مؤخرا وزير المالية الاسرائيلي تتجاوز في تأثيرها بالضرورة ما يسمى بالخط الاخضر الى الضفة الغربية وقطاع غزة . ولكن الاجراءات المعاكسة لتخفيف تأثيرها السلبي على فئات ذوي الدخل المحدود تتوقف عند حدود ذلك الخط .

وهذا يعني مصاعب جديدة لهذه الفئات ، وضغوطا جديدة للهجرة بحثا عن العمل في البلدان العربية المجاورة ، وحرمانا من كفاءات تحتاجها المناطق المحتلة في قطاعات التعليم والصحة والصناعة والزراعة وفي كل قطاع اخر .

واذا كان التطبيق المباشر لهذه الاجراءات لم يستكمل كل ابعاده حتى الان ، فان الامر المؤكد هو الاستغناء عن نسبة عالية من الموظفين في مختلف الاجهزة ، وتراجع نسبة التشغيل العام تراجعا كبيرا عن مستواها الحالي .

ان هذا الواقع الذي لم يختره سكان الضفة والقطاع يفرض على الجهات التي تتولى "دعم الصمود" اعادة النظر في السياسة التي يقوم عليها ذلك الدعم . اذ ما فائدة شبكات الكهرباء والمياه والابنية اذا كان السكان غير قادرين على الاستفادة منها .

ان المطلوب اولا هو الخبز لانه العلة الاولية للارتباط بالارض وللبقاء والصمود من اجلها .

ولهذا يصبح من الضروري ان تؤخذ معاناة الاوساط الشعبية في بلادنا من موظفين وعمال وحرفيين وملاحين صغار بعين الاعتبار ، والا فان شبكات الكهرباء سوف لا تجد المشتركين الكثيرين اما بسبب الهجرة او لعدم القدرة على هذا "الترف" في وقت يقترب فيه الرغيف من التحول الى "سلعة كمالية" .

دوافع تطور الدور الاردني في الضفة من الاجراءات الى الاطارات

هل يمكن ان تكون الحكومة الاردنية قد انتقلت من محال "الاجراءات" الى خلق "الاطارات" في تعاملها مع الضفة الغربية ؟

هذا السؤال طرح محددا في الاوساط السياسة في الضفة الغربية بعد ما اعلن عن قرار الحكومة الاردنية باعادة تجميع موظفي الادارة الاردنية وتعيين رئيس لهم وتسليمهم مهمة النظر في معاملات جوازات السفر .

وقبل ذلك كانت الحكومة الاردنية قد اعتمدت مدراء صحة في كل من الخليل والقدس ونابلس للتوقيع على شهادات الميلاد وبعض المعاملات المتعلقة بالشؤون الصحية .

وليس سرا ان هناك معاملات عديدة اخرى تستوجب المراجعة بشأنها في عمان توقيع واحد من عدة معتمدين في الضفة الغربية .

غير ان القرار الداعي الى اعطاء بعض الصلاحيات لموظفي وزارة الداخلية الاردنية له اهمية خاصة تتجاوز المسؤولية التي اعلن عن اناطتها بهم وهي التوقيع على معاملات جوازات السفر .

فلقد كان الاجراء المتبع حتى الوقت الحاضر هو اعتماد توقيع رؤساء البلديات على تلك المعاملات ، اما الان فيبدو ان هذه التواقيع لم تعد كافية وعلى اصحاب المعاملات ان يراجعوا بشأنها موظفي الجوازات في المكاتب التي سيستقرون بها .

والمسألة هنا ، كما ينظر اليها المراقبون ، ليست في اضافة توقيع اخر على المعاملات غير توقيع رؤساء البلديات ، وانما في المغزى الذي يحمله انشاء هذه المكاتب وفي الاشارة المهذبة الى رؤساء البلديات والى اصحاب المعاملات بأن هناك سلطة اردنية في الضفة الغربية هي صاحبة القرار حتى لو كان لرؤساء البلديات رأي آخر .

وتعتبر الاوساط السياسة في الضفة الغربية ان هذا الاجراء ليس الا بداية لسلسلة من مظاهر التأكيد على الدور الاردني في المناطق المحتلة وهو في نفس الوقت تصعيد للضيق الذي كانت تشعر به بعض الاوساط الاردنية الرسمية تجاه عدة بلديات .

وقد اظهرت البلديات في موقفها التضامني مع بسام الشكعة ان من الصعب مستقبلا ضبط حركتها بالوسائل البيروقراطية ، وان الاعتبارات السياسية الداخلية تبقى العامل الحاسم في توجيه تلك الحركة وتحديد مسارها .

ولا بد ان هذه الظاهرة قد زادت من قلق المسؤولين الاردنيين عن شؤون الاراضي المحتلة . وقد اعرب احدهم في حديث له مع المسؤولين في احدى بلديات الضفة عن انزعاجه من التطورات الاخيرة في موقف البلديات . ورغم ان قضية بسام الشكعة كانت "تمثيلية" . وهدفها خلق شعبية لقيادة بديلة تتفاوض حول الادارة الذاتية .

ويبدو من هذا الزعم ومن محاولات اخرى مماثلة للتشويه والبلبلة ان هناك من يريد دق اسفين بين رؤساء البلديات ومنظمة التحرير واثارة مخاوف لا مبرر لها حول قيادة بديلة مزعومة . ويأمل مثيرو هذه المزاعم ان تساعد مزاعمهم في التخفيف من رد فعل منظمة التحرير لمحاولة السلطة الاردنية تأكيد وجودها في الضفة الغربية .

وعلى الرغم من ان خطوة تجميع الموظفين في اطار موحد لا تستطيع ان تحدث تغييرا نوعيا في علاقات القوى في الضفة الغربية ، الا ان دعوة الموظفين والفراشين للدوام الرسمي وفي مكاتب محددة من شأنه ان يبلور نوعا من الوجود المادي للسلطة الاردنية علاوة على ذلك التواجد القائم من خلال الاجراءات الادارية والمالية والنفوذ السياسي المستند اليها .

ولا يبدو ان السلطات الاسرائيلية منزعجة من هذا التطور وهي ترى وجود مظاهر لسلطة اخرى موازية لها في الضفة الغربية وعلى الرغم من ان الاردن يعتبر من الناحية القانونية في حالة حرب مع اسرائيل الا ان التعامل المالي والاداري مع الاردن قد استمر بين الاردن والضفة الغربية خلال السنوات الماضية دون ان يعتبر ذلك مخالفة قانونية مثلما هو الحال في التعامل مع منظمة التحرير وبعض الدول العربية الاخرى .

وقد انبثق هذا الموقف من سياسة حزب العمل الاسرائيلي اثناء فترة حكمه والتي كانت تتطلع الى الاردن كشريك في تسوية للقضية الفلسطينية .

واذا كان الليكود لا يعترف بتسوية اقليمية تقوم على اقتسام الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل مثل حزب العمل ، فانه مع ذلك وكما هو مبين في اتفاقيات كامب ديفيد يعترف بدور اردني في تنفيذ الادارة الذاتية ، وفي توقيع معاهدة صلح بعد انتهاء فترة الانتقال .

يضاف الى ذلك ان السياسة الاسرائيلية وهي تواجه خيارين في موضوع التمثيل الفلسطيني فإنها مضطرة بقدر ما تتطلب منها الظروف والاعتبارات السياسية الى الميل للخيار الاردني كبديل لمنظمة التحرير .

ومن هنا كان تغاضي السلطات الاسرائيلية عن الدور الاردني في الضفة الغربية .

غير ان انتقال هذا الدور من الاجراءات الى الاطارات في هذا الظرف بالذات لا يمكن فصله عن التوجه السياسي للحكومة الاردنية الذي اعربت عنه في مؤتمر قمة تونس وعاد واكده عبد الحميد شرف رئيس الوزارة الاردنية الحديد وهو تحديدا زيادة الاعتماد على الدور الاوروبي في حل القضية الفلسطينية .

ولما كان الدور الاوروبي يقر من حيث المبدأ باتفاقيات كامب ، ويعمل في نفس الوقت الى تعديلها فان السلطات الاردنية معنية بأن يشمل هذا التعديل تحسنا للدور الاردني المنصوص عليه في تلك الاتفاقيات ، وهذا يستدعي بالضرورة ابراز التواجد الاداري والسياسي الاردني في الضفة الغربية لتعزيز المساعي الاردنية لدى الدول الاوروبية الغربية ولتوسيع قاعدة التأييد للتوجه السياسي الاردني في داخل الضفة الغربية نفسها .

ولا يبدي النظام المصري ضيقا خاصا من الدور الاردني ، رغم التهديدات المتكررة ، والسبب في ذلك لان المصريين يعتقدون بأن الدور الاردني لا يمكن الاستغناء عنه اذا ما ارادوا تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد واظهارها عربيا ودوليا بمظهر الصلح الشامل وليس المنفرد . وقد قبلوا نصيحة الولايات المتحدة بأن يتجنبوا وضع العراقيل امام الاردن لانه وان كان يعارض اتفاقيات كامب ديفيد فان احتمالات جذبه اليها اكبر بكثير من احتمال حذب منظمة التحرير .

ولهذا فليس من المنتظر اعاقة خلق الاطارات الاردنية في الضفة الغربية طالما انها لا تخرج ، وظيفيا عن اتفاقيات كامب ديفيد ، وطالما ان الجهود الاردنية تتجه للتعديل وليس للتبديل .

مراقب

رؤساء البلديات يقررون عدم استقبال القنصل الأميركي

اعرب رؤساء البلديات في الضفة الغربية في تصريح صحفي اصدروه مؤخرا ، عن دهشتهم لتصريحات ليونارد الممثل الاميركي في مفاوضات الادارة الذاتية .

وكان ليونارد قد صرح بأن القنصل الاميركي العام في القدس يقوم باطلاع "زعماء" الضفة والقطاع على سير مفاوضات الادارة الذاتية وقد ابدى رؤساء البلديات استهجانهم بقيام ليونارد باستغلال زيارة بروتوكولية بمناسبة قرب موعد انتهاء خدمة نيولين القنصل الاميركي في القدس للايهام بوجود اتصالات سياسية حول الادارة الذاتية .

وقالت مصادر مقربة لرؤساء البلديات ان القنصل الاميركي طلب زيارة عددمن اولئك الرؤساء دون ان يشير الى الهدف من زيارته ودون ان يذكر انه مكلف بنقل اي شيء عن مفاوضات الادارة الذاتية وقد تحدث في تلك الزيارات التي قام بها في يوم واحد والتي تمت في مكاتب رؤساء البلديات بصفة غير رسمية عن تصوراته لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . وذكر ان الولايات المتحدة ومصر تحاولان تعديل الادارة الذاتية ، وحاول اقناع اولئك الرؤساء بحسن نوايا اميركا .

وقد قيل له في تلك الاجتماعات بوضوح ان الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد وما تفرع عنها لم يتغير . وان المشكلة ليست في هذا البند اوذاك من تلك الاتفاقيات بل في الاطار نفسه . وما زال الاطار مرفوضا فان ذلك ينطبق بالبداهة على كل ما في داخله مهما كانت الصيغ منمقة او معدلة .

ولهذا فان هذه المصادر ، تعتقد ان الطبيعة العابرة للحديث مع القنصل الاميركي لا تبرر ادعاء ليونارد بأن هناك اتصالات وتلخيصات عن سير المفاوضات ، وترجح هذه المصادر ان ليونارد كان يحاول سلك الادعاءات خلق انطباع لدى الرأي العام المصري والاميركي بوجود "تعديلات" في الموقف الفلسطيني في الضفة والقطاع من اتفاقيات كامب ديفيد وهي ادعاءات ، كما تؤكد تلك المصادر ، ليس لها ما يبررها .

وقال مصدر موثوق ان رؤساء البلديات قد تدارسوا تصريحات ليونارد وقرروا صعا لاساءة استغلال زيارات المجاملة العادية لاغراض اطراف كامب ديفيد الساعية للتوقف عن استقبال القنصل الاميركي العام في المستقبل . وتمشيا مع هذا الموقف قاطع رؤساء البلديات الحفلة التي اقامتها القنصلية الاميركية لوداع القنصل نيولس .

تعديلات في درجات المديرين استحداثها مؤخرا في القطاع

تتساءل الاوساط الشعبية في قطاع غزة عن الاسباب التي دعت الى تعديل القاب مدراء الدوائر في القطاع من مدير الى مدير عام ، واستحداث درجة جديدة لم تكن موجودة من قبل باسم (اولى زائد)

والمعروف ان هذه التعديلات تمت في الفترة الاخيرة . ومن الجدير بالذكر ان منصب مدير عام الداخلية كان في عهد الادارة المصرية بيد المصريين .

وتفيد الانباء من غزة ان مقر حاكم القطاع العسكري المصري في القاهرة يحتفظ بملف كامل للادارة في قطاع غزة من الموظفين الذين كانوا يعملون في الادارة المصرية قبل عام ١٩٦٧ وبعضهم اعيد تعيينه مؤخرا برتبة مدير بعد ان كان مجرد موظف عادي في الادارة السابقة .

وفي سلسلة من المقابلات مع بعض شخصيات القطاع اجراها مراسل صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية ابدى هؤلاء عدم ترحيبهم بالادماج المصري لانهاء مكاتب ارتباط . وكذلك بـ. اجراهام كاس غوز ، عضو الكنيست عن حزب العمل الاسرائيلي الذي دعا قبل الى تسليم القطاع لمصر . وقال الدكتور حيدر عبد الشافي معلقا على الادماج كما نشرته صحيفة جيروزاليم بوست "ان اعادة القطاع لمصر ليس بديلا لانهاء دولة فلسطينية" .

معلومات أولية عن ... تقليص الخدمات الحكومية في الضفة

علم ان سلطات الاحتلال في الضفة الغربية ، ستعمل في العام الحالي ١٩٨٠ على تقليص الخدمات "العقدمة" من خلال الدوائر الحكومية في الضفة بشكل لم يسبق له مثيل .

وقد ادى تسريب هذه الاخبار الى عقد عدد من الدوائر ، الى نقاشات حادة بين الموظفين والمواطنين في الضفة الغربية .

ومن اجراءات التخفيض :

× فصل ٤٠ موظفا من الشؤون الصحية .

× فصل موظفين من دوائر التربية ـ ١٠ موظفين من دائرة رام الله .

× عدم فتح مشاريع جديدة ـ مدارس ـ مستشفيات .. الخ .

× المشاريع القديمة المستمرة تمدد على مدى سنتين او اكثر .

× عدم توظيف لشواغر جديدة ، وقبول الاستقالات .

× في مجال التربية والتعليم ، سيعمل على دمج الصفوف في المدارس لتوفير معلمين .

× ترميح معلمين في السنة القادمة بنسبة ٦ بالمئة ـ عدد المعلمين ٨٠٠٠ معلما .

× زيادة عدد طلاب الصف الواحد الى اكثر من ٦٠ طالبا .

× في المجال الصحي ، سيزداد تقليص الخدمات الى اقل من الحد الادنى وذلك بفصل عدد كبير من الموظفين والممرضين .. الخ .

× اغلاق عدد من الدوائر المختصة بالعدل .

هذا ، وعلم ان التنفيذ العملي لهذه الاجراءات ، سيظهر خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام واعربت الاوساط الشعبية ، عن قلقها من المرحلة الخطرة التي سيصل اليها ، بهذه الاجراءات ، الوضع المعيشي في الضفة الغربية وقطاع غزة .